

شركة اسياسيلك للاتصالات - مساهمة خاصة  
السليمانية

الحسابات الختامية للسنة المنتهية في

31 / كانون الاول / 2016

Asiacell®

آراس محمد سعيد

محاسب قانوني ومراقب حسابات

شركة عادل الحسون وشركاه

محاسبون قانونيون واستشاريون

Baghdad – al-harthiya  
Sec.213 st. 26 Hs.14  
Erbil-60m chalaby Building  
Sulaimania-Salm str. Karokh Buildin

سليمانية - شارع سالم - عماره كاروخ  
اربيل - شارع 60 - عماره نزار جليبي  
بغداد الحارثيه - حي الكندي  
م/213 - ز/26 - د/14

07703488990- 07703488992  
E-mail: arassibrahem@yahoo.com

الرقم: 48  
التاريخ: 2017/04/06

إلى/ السادة مساهمو شركة اسيسيل للاتصالات - مساهمه خاصه - المحترمين

### م/ تقرير مراقب الحسابات

بعد التحية :-

قمنا بفحص الميزانية العامة لشركة اسيسيل للاتصالات - مساهمه خاصه كما في 2016/12/31 وحساب العمليات الجارية وكشف التدفق النقدي للسنة الماليه المنتهيه بذات التاريخ والكشوفات التي تحمل التسلسل من ( 1 ) الى ( 14 ) والايضاحات المرفقه بها . والتقرير السنوي لادارة الشركه المعد بمقتضى قانون الشركات رقم (21) لسنة 1997 المعدل والانظمه والتعليمات الصادره بموجبه.

#### مسؤولية ادارة الشركه

أن ادارة الشركه مسؤولة عن أعداد هذه البيانات والافصاح عنها وعرضها بصورة عادلة طبقا للقواعد والمعايير المحاسبية المعمول بها ،بالاضافة الى مسؤولية الشركه في أعداد وتنفيذ نظام للرقابة الداخلية وخاصة فيما يتعلق بالاعداد والافصاح عن البيانات المالية بصورة عادلة وخالية من الأخطاء الجوهرية الناتجة عن الأخطاء والتلاعب . كما تشمل هذه المسؤولية على اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية الملائمة وأستخدام التقديرات المحاسبية المناسبة.

#### مسؤولية مراقب الحسابات

ان مسؤوليتنا هي ابداء الرأي الفني المحايد عن البيانات المالية المقدمة الينا ،وذلك وفقا لأدلة ومعايير التدقيق المتعارف عليها و تتطلب هذه المعايير ان نقوم بتخطيط وأنجاز التدقيق للحصول على تأكيد معقول فيما اذا كانت القوائم المالية خالية من الأخطاء الجوهرية ويشمل التدقيق فحصا على أساس أختباري للبيانات والمستندات المؤيدة للمبالغ الظاهرة في القوائم المالية والايضاحات المرفقه والافصاح عنها كما يشمل تقيما للمبادئ المحاسبية و اعتقادنا ان تدقيقنا يوفر اساسا معقولا للرأي الذي نبدية و لدينا الأيضاحات والملاحظات التالية :

- 1- المقر الرئيسي للشركه في السليمانيه .
- 2- تم جرد الموجودات الثابته والمتداوله كما في 2016/12/31 من قبل ادارة الشركه وباشرافنا وكانت النتائج مطابقه لارصدها المثبته في السجلات .
- 3- انخفضت ايرادات الشركه عن نشاطها الجاري من 1582 مليار دينار عراقي في السنه السابقه الى 1418 مليار دينار عراقي في السنه الحاليه اي بنسبة 10.4% تقريبا وقد اوضحت ادارة الشركه اسباب ذلك في تقريرها السنوي المرفق .
- 4- بلغ الاحتياطي الالزامي للشركه كما في 2016/12/31 مبلغ 139,155 مليون دينار عراقي ( مائه وتسعه وثلاثون مليار ومائه وخمسه وخمسون مليون دينار ) والذي يمثل نسبة 5% من صافي ارباحها وفق احكام قانون الشركات العراقي .





5- الطلبات المحتملة :

أ- الدعاوى القضائية :

- اقيمت على الشركة خلال السنة (15) دعوى من قبل الغير بمبلغ 3.240 مليار دينار عراقي تقريباً حسمت منها (9) دعاوى لصالح الشركة بمبلغ 2.040 مليار دينار تقريباً و (6) دعاوى لم تحسم بعد بمبلغ 1.200 مليار دينار تقريباً .
- كما اقامت الشركة في نفس السنة (4) دعاوي على الغير بمبلغ 140.794 مليار دينار تقريباً حسمت منها اثنتان لصالح الشركة بمبلغ 139.310 مليار دينار تقريباً والقرار النهائي في مرحله التنفيذ ودعوى واحده حسمت ضد الشركة بمبلغ 1.420 مليار دينار تقريباً واخرى لم يصدر بها قرار من المحاكم بمبلغ 64 مليون دينار لغاية تاريخه .

ب- ضريبه الدخل :

- سبق وان طالبت الهيئة العامه للضرائب لتقديرات ضريبه اضافيه على الشركة عن السنوات 2004 ولغاية 2012 تطالب بمقتضاها المبالغ الاتيه :
  - 82.4 مليار دينار عن السنوات 2004 ولغاية 2007 .
  - 47.3 مليار دينار عن السنة 2008 .
  - 82.1 مليار دينار عن السنتين 2009 و 2010 .
  - 72.7 مليار دينار عن السنتين 2011-2012 .
- علماً بأن الشركة قامت بدفع معظم المبالغ اعلاه و قدمت عن جميع هذه المطالبات في حينها طعوناً الى الهيئة المذكوره لم تحسم اي منها لحد الان , مع العرض ان الشركة قيدت في حساباتها للسنوات المذكوره التخصيصات اللازمه حيال ذلك .
- نرى ضرورة تكثيف الجهود للاسراع في حسم هذه المطالبات والطعون مع المحاكم المختصه .
- 6- تحتفظ الشركة بسجلات منتظمه وهي متفقه مع البيانات الماليه المثبتة في الحسابات الختاميّه والتي بدورها متفقه مع القواعد المحاسبية الدوليّه .
- 7- ان تقرير الاداره المعد من قبل الشركة متفق مع احكام قانون الشركات العراقي رقم 21 لسنة 1997 المعدل .

الرأي :

مع الاخذ بنظر الاعتبار ما اوردناه من ايضاحات وملاحظات في تقريرنا , ففي رأينا ان البيانات الماليه المشار اليها في اعلاه تظهر بصوره واضحه وعادله من كافة النواحي الجوهرية الوضع المالي للشركة كما في 2016/12/31 ونتيجته نشاطها وتدفعاتها النقدية للسنة الماليه المنتهيه بذات التاريخ .

آراس محمد سعيد  
محاسب قانوني ومراقب حسابات

شركة عادل الحسون وشركاه  
محاسبون قانونيون وأستشاريون

